إشكالية الممارسة الاقتصادية للدولة في العالم الثالث

المدرس نبيل مهدي الجنابي /جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

المقدمة

رغم التطورات المعاصرة في حضارة الغرب ,وما يترتب عليها من سيادة معايير ومؤشرات بعينها تؤكد او يزداد تأكيدها على الابعاد والمصالح الاقتصادية ، الا ان الحوار حول مستقبل دور الدولة لايمكن ان يكون اقتصاديا فقط. وتلك مقولة تتكرر عبر هذا البحث فالتطورات المعاصرة على الساحة الدولية ، وماوراءها من تحولات في المعرفة والتقنية وما يتبعها من اعادة صياغة لمجمل العلاقات الدولية ، تشمل ماهو اعمق بكثير من الظواهر الاقتصادية .

أهمية البحث

والموضوعية تشمل ضمن مواصفات اخرى متطلبات المعالجة الشمولية للموضوع . ومن هنا ياتي السؤال حول حدود المناقشة الاقتصادية الصرفة لموضوع اخطر واهم. وهو اشكالية الممارسة الاقتصادية للدولة في العالم الثالث. فالمعطيات ـ خلاف المصالح الاقتصادية ـ اكثر والمحددات تتميز بها بلدان عن اخرى ومراحل تلو المراحل. وبالفعل فان الكثير يزعجهم ترك ساحة المناقشة الان للاقتصاديين في موضوع بهذه الخطورة .وخاصة عندما يقدم الاقتصاديون الغربيون مالديهم على انه " روشته " بسيطة وواضحة لحل المشكلات الاقتصادية ، تتمثل في تغليب المصلحة الخاصة (مطلب الخصخصة) والليات السوق بعيدا عن اختيارات تمثلت في هيمنة قطاع الدولة والتدخل المركزي .

هدف البحث الأمر الذي يحتاج المراجعة هنا هو:

ـ إلى أي مدى وفي اية ظروف يمكن ان يكون هذا التبسيط الواضح قابلا للتطبيق؟

ـ والى أي مدى يمثل بالنسبة لبلدان العالم الثالث رهانا معاصرا جيدا بالنسبة للمستقبل؟

ـ وهل مايقدمه هؤلاء الاقتصاديون هو حقيقة مطلب (المواءمة) والتصحيح في ضوء متطلبات عالمية ، ام هو مجرد اللحاق بظواهر عالمية ومحاولة نسخها.

فرضية البحث . " ان تطوير متطلبات (المواءمة) الى منطق الواقعية والموضوعية من خلال متابعة مايمكن ان نسميه ظواهر عالمية معاصرة ، يرتبط النجاح في هذه المحاولة المستهدفه بامكانية التجرد من التحيزات الايديولوجية المسبقة ، وبالقدرة على اخذ المعطيات والثوابت العميقة في الاعتبار".

منهجية البحث. ولاجل استكمال منهجية البحث تم تضمينه الفقرات الاتية:

اولا. الجذور.

ثانيا. المؤشرات .

ثالثا. التحديات .

رابعا. المواءمة تحتاج لدولة قوية .

خامسا. جدول اعمال الدولة في العالم الثالث.

أولا. الجذور(١)

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ظهر بظهور الدولة التي جاء ظهورها بشكل الاساسي المادي للسلطة السياسية , ولانجاز وظائف محددة ومتمايزة في كل مرحلة من مراحل التطور.

وفي بلدان العالم الثالث وقع قطاع الدولة في اشكالية ، واشكاليته ليست منفصلة عن اشكالية نمط التنمية ، فعلى امتداد عقود مابعد الاستقلال صورت التنمية على انها مجرد سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة في الدول المتقدمة والمتخلفة . ولغرض الوصول الى هذا الهدف اشير على بلدان العالم الثالث توفير ديناميات النمو الراسمالي كمعدل مرتفع للاستثماروتقانة حديثة وكوادر واطر فنية وادارية

مؤهلة (*). وتحملت الدولة العبء الاكبر في مجال الجهد التنموي الموجه نحو اعادة ترتيب البنية الاجتماعية والاقتصادية , وفي وقت لم يكن بمقدور الدولة في بدايات التطور ان تفعل بنجاح كل ما عهد اليها لاسباب وعوامل نجد من بينها الاتية(٢)

- اتجهت سياسات الطبقة الحاكمة منذ بدء عملية الاستقلال نحو تكريس الفصل التام بين قطاع الدولة وقطاع الافراد وذلك عبر منح الاخير سلسلة من الامتيازات والاعفاءات اقرتها التشريعات الرسمية ادت الى انفلات قطاع الافراد وتهربه من تنفيذ التزاماته الاساسية نحو المجتمع , وظل قطاع الدولة محكوما بتطبيقات اقتصادية لم تتوافق ومهماته الاجتماعية والاقتصادية ، وبدا وكان الموقف هذا مقصود لافشال قطاع الدولة فلا تجديد في القطاعات الانتاجية او توسيعها . والادهى من ذلك ان خزانة الدولة كانت تستولي على كل الفوائض المتحققة مما اضطر معه قطاع الدولة ممثلا لمشروعاته المختلفة الى الاقتراض لتمويل استثماراته . فنتج عن ذلك نقصا حادا في السيولة النقدية لديه واعتمادا متزايدا على القروض قصيرة المدى . وكان ذلك يعني بالدرجة الرئيسية افتقار قطاع الدولة لشروط اتمام عملية اعادة الانتاج ومن ثم وازاء ذلك اصبح القطاع الخاص القوة المهيمنه في الاقتصاد, بل وحتى على قطاع الدولة الذي لجاء في العديد من الدول ومن خلال اجراءات محددة تتخذها الدولة الى مسايرة توجهات القطاع الخاص والاستجابة لاليات عمله تحت ذريعة خلق المواءمة بين القطاعين وانشاء الاقتصاد المختلط والمتناغم في اتجاهات الجدل المشار حول اهلية أي من القطاعين لقيادة التنمية .

- نتيجة لاختلاط الاعتبارات الاجتماعية لم تتوضح حدود الفعاليات التي كان يجب على قطاع الدولة انجازها اذ جرى تصويره على انه مؤسسة واجبها تقديم الخدمات ذات الطابع الاجتماعي فتحملت مشروعاته اعباء اضافية ((العمالة الفائضة)) وحرم من ايرادات ممكنة . وهنا اضحت الاعتبارات الاجتماعية

اسهل وسيلة للتستر على كفاءة المشروعات العامة وتعثرها.

- ان القوانين والتعليمات التي شرعت لينظم بها عمل مشروعات الدولة لم يراع عند تشريعها حركة المتغيرات الاقتصادية الخارجية منها والداخلية فاصابها الجمود . في حين امتلك القطاع الخاص امكانية افضل للاستجابة الى متغيرات الوضع الاقتصادي فكان شأن ذلك ان يمتص القطاع الخاص العمالة الماهرة والخبرات الفنية المؤهلة.

- ادت العفوية في اختيار واقامة مشروعات قطاع الدولة والصرف الباذخ وعدم التركيز على الجدوى الاقتصادية ومن ثم تضخيم الاجهزة الادارية وغياب الحساب الاقتصادي , الى وقوعها ودفع المجتمع عموما في خسائر مالية ومادية فاقت طاقتيهما على تحمله.

- التوسع غير المدروس في ساحة القطاع العام وامتداده الى نشاطات كان من الافضل ان يتوجه المخططون الى دراسة امكانيات الاستثمار الخاص فيها وتحت اشراف مباشر للدولة , فلجوء بعض الدول لتوسيع حملة التأميمات لتطال مشروعات الانتاج الحرفي والصغيرة ادت الى بعثرة الجهود وتشتتها وتحمل المجتمع وزر اخطاء السياسة الاقتصادية , واجتهادات المخطط الاقتصادي .

- وقع قطاع الدولة في مطبات اثرت بشكل واضح على كفاءته الاقتصادية من مثل البيروقراطية , الفساد الاداري , غياب الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية , ضعف انظمة المحاسبة القومية ....الخ.

- ان وجود قطاع الدولة في بيئات طبقية غير محددة وواضحة المعالم وتتضارب فيها المصالح والروئ الطبقية والاجتماعية , وكان مفترضا ان يعبر هذا القطاع عن مصالح الفئات الشعبية ومتطلباتها الأساسية , الا ان ماحدث انه في ظل استمرار هيمنة الراسمالية المحلية على مسار وتوجهات التنمية , اريد لقطاع الدولة قلب المعادلة تلك ، وان تكون فعالياته

وانشطته المختلفة منسجمة ومتواءمة مع توجهات النخب الحاكمة والراسماليات المحلية مما اضعف من مشاركته الشعبية ومواقعه .

- حين اختير قطاع الدولة ليكون منطلق عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية , كان من المفروض ان يبنى هذا الاختيار على اسس سياسية واقتصادية وايدولوجية وا ضحة المعالم ، ترفض المحاكاة ونقل التجارب بشكل ميكانيكي وانتقائي . الا ان سياسات التجريب والاختيار جعلت قطاع الدولة يمارس دورا يشابه الى حد كبير الدور الذي مارسه القطاع الخاص في صلاته وعلاقاته على مستوى توريد احتياجاته الاساسية من السلع نصف المصنعة , او على مستوى الاستعداد ولاستقبال الاستثمارات غير المباشرة , فكل ما كان يحتاجه كان يتم تأمينه من الخارج في ظل شروط واوضاع التبادل اللامتكافئ في الوقت الذي عجزت فيه تلك المشروعات من استكمال متطلبات تكوين قواعد التعامل السليمة مع شركات الدول الاجنبية باثار خارجية . فضاعت فرصة تاريخية كان من الاجدر ان لاتضيع وتفقد ، هي ان يقوم هذا القطاع بدور المحفز الرئيس للتنمية ودور المصحح للعلاقة اللامتكافئة.

وبعد كل مامر ..تبدو لنا دعوة الخصخصة , لها ما يسندها على مستوى الوقائع , الا انها قبل ان تكون كذلك هي دعوة مغلفة بايدولوجية فكرية وسياسية اولا , واقتصادية ومالية في الدرجة الاخيرة , وهي وان تذرعت باسباب نقص الكفاءة الاقتصادية لقطاع الدولة وتحميله مسؤولية فشل مجهودات التنمية على طول العقود التي مضت فحين تتحدث الدعوات تلك الى ماوصلت اليه دول العالم الثالث , فانها لاتصرح بشيء عن ايجابيات ونجاحات تحققت على يد قطاع الدولة في العديد من الدول , فمثل حديث كهذا يبدو شيئا غير مستحب لدى الرأسمالية العالمية .

ثانيا. المؤشرات

لقد افرز تاريخ التطور الاقتصادي في الممارسة اشكالا متعددة لتدخل الدولة , وفي تاريخ الفكر الاقتصادي نجد الحوار الدائب ليس فقط بين منظري الماركسية من ناحية والافكار الاكثر ليبرالية من ناحية اخرى. ولكننا نجد المعارك الماضية والحالية مابين انصار المدراس الميركانتيلية والكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكنزية والنقديين (٣) وبين هذه الافكار نجد ايضا مواقف مختلفة للممارسة الاقتصادية للدولة . وسوف نكشف للوهله الاولى ان دور الدولة يمكن ان تمتلك وتثبت سطوتها , ويمكن ان تثبت تردي دورها الحاكم الاقتصادي حتى ولو اتيح لها ملكية ماهو موجود من وحدات انتاج وخدمات.

وغني عن القول بان المجتمع جسم حي متشابكة تفاصيله ، وانه يمكن لدولة ما ان تثبت تحكمها الكبير في مجمل النشاط الاقتصادي وتوزيع الناتج من خلال سيطرتها على قرارات ومتغيرات قليلة ، مقارنة بدولة اخرى يتزامن فيها ضعف قدرتها على وقف تردي النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة رغم سيادة الملكية العامة .

ولاشك ان هناك اشكالا كثيرة لقياس قوة الدولة في مجتمع ما, مقارنة بمجتمعات اخرى . ومع ملاحظة ان الانجاز الاقتصادي مكونة في قياس قوة الدولة , كما ان قوة الدولة عامة لابد وان تنعكس في مدى الانجاز الاقتصادي. والمؤشرات لقياس قوة الدولة لاتشمل فقط معايير نسبة الاستحواذ على الاصول الراسمالية والارض , والانفاق الحكومي ، ولكن ايضا مدى حضور الدولة لدى الافراد في فكرهم واختياراتهم وتوفير المعرفة والبدائل مهم. وقد تشمل المؤشرات ظواهر مثل انتشار اجهزة الدولة وتغلغلها عبر المكان والانشطة , بل يمكن ان تشمل ايضا عنف اختياراتها وعنفها وتبعيتها وتقصيرها في اشباع الحاجات المادية وغير المادية ، فلابد ان تكون هناك مؤشرات ايضا تخصم سلبا من مقاييس ضعف قدرة الدولة عليها ان تعني بمؤشرات عدم

استقرار السياسات ، ومدى استغلال الموارد والفوائض وهجـــــــرة الكفاءات . اذن فمتابعة العصر ومعـــــارفه ، والاستقرار الاجتماعي وشرعية الحكام وتفادي تكامل افكارهم ، وخلق ظروف الابداع لتحقيق تنمية مستقلة هـــــي من الامور التي سوف تنعكس علـــــى الانجاز الاقتصادي لتضيف الى مظاهر قوة الدولة . ودور الدولة وبالتالي عليه ان يهتم بمتابعة تحقيق خطـــــوات مضطردة على سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد وتطـوير دور الدولة وقوتها كاحد المداخل لقوتهـــا ثـــم انجـــاز مجتمعهـــا مـــن خـــلال اســـتقراره وإبداعـــه ولم تكن قضية الممارسة الاقتصادية للدولة – اذن – مبـــحثا للاقتصاديين فقط. ففـــــي العقود الاخيرة لم يحظ موضوع اخر بقدر مـــــا حظي به موضوع الدولة ودورها (بما في ذلك دورها الاقتصادي) لدى علماء الاجتماع ، حتى تطبيقا علـــــى دول العالم الثالث(٤). كما كانت الادوار الاقتصادية للدولة حاضرة دائما فـــي دراسات رجال الدين وعلماء الاجتماع والسياسة والمفكرين العـــــــــرب فـي كتاباتهم حـول شـرعية الحـاكم او مشـروعية الحكـم . وعلى كل فان علماء الاجتماع العرب - وفـــــي خلفيتهم الذهنية ملابسات ومواصـــــــفات الدولة القومية الاوربية - لم يجدوا مكانا للدولة العربية القطرية وسط هذه الملابسات والمواصفات . بديلا عـــــن ذلك وصفوا الدولة القطرية بمنطقتنا بانمـــــاط جديدة مابين دولة القهر ، والدولة المصطنعة , والدولة الريعية ، وشـــــــــــــبة الدولـــــــــــــة ، ...وغيرهـــــــــــــا (٥) .

إذن فمن المتوقع ان تكون هناك مشكلات اخرى اوسع مـــــــــن فكرة ان مناقشة الممـــــارسة الاقتصادية للدولة هي مدخل مـــــــــباشر للاختيار بين نمطين محددين سلفا ، هما الاشتراكي او الراســـــمالي او مدخل مباشر ببساطة لوضع مواصـــــــــــــــــفات حكومـــــــــــــــة افضـــــــــــــل .

وبالنسبة للنظرة الشاملة يستدعي الامر فـــــي اعادة صياغة دور الدولة ، الاخذ فـــي الاعتبار المعطيات الدولية الجديدة ، كذلك عدم اهمال البعد التاريخي فـــي

الارث والقيم , وايضا عدم اهمال التطلعات والتوقعات لدى الجماهير. ولبلدان العالم الثالث تاريخ ، وهذا التاريخ يمكن ان يشمل بالبلد الواحد فشل ممارسات حرية السوق وايضا فشل محاولات التدخل المركزي. الامر الذي يجب ان ينبه الى ضرورة البحث في متطلبات اخرى للنجاح ، خارجية وداخلية ، تعبر عن الظواهر الاقتصادية الصرفة وشكل الملكية وطبيعة السياسات ، وقد تشمل الخارجية القدرة على خلق العلاقات والتحالفات وحيوية المتابعة الضرورية للنجاح .وقد تشمل الداخلية مدى توافر التنظيم المجتمعي المتناسب مع تعبئة الطاقات والقادر على تجاوز معوقات الارث التاريخي في كل من المجتمع والدولة , والقادر على خلق اليات للمتابعة والحساب ، وتغليب معايير الانجاز على القبلية والاخلاص للحاكم .لقد ارتبطت النهضة الاقتصادية في كثير من بلدان العالم المتقدم بمراجعة طبيعة العقد الاجتماعي مابين الحاكم (ومناهج اتخاذ القرار والتنظيمات المؤسسية) من ناحية , والمحكومين (ووحدات النشاط الاقتصادي) من ناحية اخرى, ولم يحدث هذا دائما او بقدر معقول في بلدان العالم الثالث . وفي راي علماء الاجتماع ان اخفاق تجارب (الاشتراكية) و(الراسمالية) بدول العالم الثالث يحتاج لتفسيرات اخرى (اوسع) مما يقدمه علماء الاقتصاد . ويؤدي هذا الاختلاف من ناحية الى معالجة اعمق على مستوى النسق القيمي للمجتمع والموقع الجغرافي السياسي ولكنه من ناحية اخرى يبرر استخدام مؤشرات بديلة للحكم على قوة الدولة ومدى كفاءة ممارستها الاقتصادية .

ثالثا. التحديات

المعدلات العالية غير المسبوقة والثورية للتغيرات الدولية الجديدة (٦) والتي يمكن ان تميز بين دول من العالم الثالث ستحاول (المواءمة) واخرى – تبقى في موقف المتفرج وسيتم استبعادها وتجاهلها . وبين هذه وتلك يمكن ان نجد دولا لديها المال والثروات الطبيعية للاستهلاك وليس للمشاركة ، وتلك هي الاكثر

تعرضا لما يمكن ان نسميه (لعنة التحديث) او ماساة (تحديث الفقر) . وبالنسبه لبعض من هذه المجموعات الثلاث من الدول يمكن تسوية او تبني مفهوم خاطئ للمواءمة ويعنى فقط بتحريك الاسعار وتحرير الملكية وفتح الباب امام مشروعات الشركات دولية النشاط. وفي ذلك تهمل الاهم في التنمية البشرية ومتابعة المعارف الاساسية والتطوير التقني , والبحث عن الموارد المادية والطبيعية والمعلومات والخدمات التي اصبحت مدخلات النشاط الانتاجي في هذا العصر. ويذهب المفهوم الأصح للمواءمة (امام المتغيرات الدولية الجديدة) بعيدا وعميقا في نظم التعليم ونسق القيم والثقافة وأساليب اتخاذ القرار ودعم الثقة بالنفس . وتطرح هذه المتطلبات الجديدة للمواءمة مدي نضج المجتمع المدني ولكنها تشير الى متطلبات جديدة في الممارسة الاقتصادية للدولة . وهنا تكون الدولة مطالبة بعدم تجاهل – وباي ثمن اصلاحي او ثوري – تعبئة البشر ومتابعة ما يحدث بتقسيم العمل الدولي الجديد , وصياغة شكل مؤسسي وتنظيمي جديد مناسب لهذه المتطلبات (٧) :

- فلم يعد من الممكن اهمال ان الصناعة او مابعد الصناعة لايعني ببساطة انشاء مصانع ومجمعات كجزر منعزلة , بل كحركة واسعة تمتد بشبكتها عمقا الى انشطة امداد صغيرة خدمية ومادية , والى الثقافة والمعلومات ، ولقواعد سلوك المنتج والمستهلك .

- ولم يعد يتناسب مع احتياجات ذلك من ادارة علمية وفرص ابداع ، ترك البيروقراطية على حالها, او انحياز الدولة الى (اهل الثقة) بدلا من رموز الوعي والعلم والانتاج .

- ومفهوم الحكم الذي ستتبناه الدولة لابد وان يتلاءم مع عصر الاعتماد المتبادل بقدر مافرضته ثورة الاتصالات محليا وعالميا . أي يتلاءم مع انماط جديدة للحياة ومجال ارحب للمشاركة في السياسة والانتاج والادارة والابداع والتفاعل الايجابي مع البيئة والمجتمع دون مصادرة او قهر لهذه الحقوق .

- وعلى الدولة ان تعني في بلورتها لمفهوم الحكم باشكال مناسبة للفصل بين الدولة والحكم (او الدولة والحكومة) (٨) , وليست هذه مشكلة تطرح فقط من اجل استقرار السياسات الاقتصادية وغيرها , ولكنها تطرح ايضا على المستوى الفلسفي والسياسي كحل في البحث عن الاشكال الانسب لبلادنا في ممارسة الديمقراطية والحريات الشخصية , وضمان ان تصب المطلب الديمقراطي في اتجاه التنمية وليس الشلل والمزيد من عدم الاستقرار ، أي ضمان ان تؤدي الديمقراطية الى تمثيل حقيقي للجماهير وللمصالح وللتطلعات لمستقبل افضل .

- وعلى الدولة في المجتمعات النامية ان تاخذ في الاعتبار تخلف ظروفها . فهي في اللحظة التي تتخلى فيها عن بعض انشطة نسبتها للملكية العامة عليها ان تتقدم لتبدا العمل في اضافة المزيد من الانشطة الجديدة التي تحتاج الى كثافة في تجميع الموارد وطاقات البحث العلمي والتطوير التقني الخاص ، انشطة لم تدخلها من قبل واصبحت اليوم من متطلبات اية تغييرات هيكلية في الانتاج والاستثمار فرضتها الطفرات التقنية الثلاث (٩) ذلك اضافة الى تعويض مالم تنجزه في البنية الاساسية للانتاج وتنظيم المعرفة والمعلومات. وتلك اشكال حتمية لامتداد قطاع الدولة افقيا وراسيا ودعما لقوتها (١٠).

- وهناك ادوار جديدة للدولة فرضتها الطفرات التقنية الثلاث المشار اليها . وتتمثل هذه في تفادي السلبيات والتنبيه للمعايير المرتبطة بهذه التقنيات الجيديدة . تلك التقنيات تطرح امام البلد النامي اشكالية ان تتحول هذه الى حقل تجارب ، ومخاطر ذوبان الهوية والثقافة الخاصة وتشكيل القرارات على هوى من يملى مستحدثات ثورة الاتصالات والبرامج الجاهزة للمعلوماتية ، ونتاج كل تلك المحاذير على الوعي والقيم وانماط الاستهلاك والقرار يمكن ان تؤدي الى اشكال اعمق من التبعية ، بل والعبودية من خلال التقنية . والوقوف امام تلك المحاذير يتطلب دولة قوية بمفاهيم اضافية للقوة في مجال التمسك بالهوية

والثقافة الخاصة وباشكال ملائمة للمشاركة السياسية من الجماهير في كل ذلك .

- وسوف تواجه كل دولة تريد التفاعل بدلا من الاستسلام للتغيرات الجديدة على الساحة العالمية مشكلة ابداع مناهج جديدة للتخطيط الكلي وصياغة برامج التنمية ، وابداع خلطة جديدة من المركزية واللامركزية يكون هدفها المزيد من المشاركة السياسية والانتاجية ودفع الابداع الى حل مشكلات بعينها محلية .

- وسوف يرتبط مثل هذا النظام الدولي الجديد بكل تاثيراته بالضرورة باكبر حراك عبر المكان والنشاط فهو يرتبط بميوعة الحدود القومية وباشكال ارحب للحريات الشخصية . وعلى الدولة ان تسعى للتواؤم مع مثل هذه الظواهر في اكثف صورها . - وسوف تتنافس في هذا العالم دول تمثل كيانات اكبر , حيث لايوجد مكان او دور فعال في المستقبل للكيانات الصغيرة (١١) ويمثل هذا محورا للمجهود الرئيس للدولة المعاصرة نحو التكامل والتوحد والاعتماد المتبادل على النفس .

- وثمة محور اضافي للتركيز لابد وان يكون التعليم والتدريب. فالموارد والعنصر الرئيس مع طبيعة التغيرات العلمية التقنية سوف يكون البشر وخاصة اعلى مستوى لتأهليهم .

- وكما هو الحال مع المجتمع المدني ، سوف يكون على الدولة ان تتعامل مع محتوى جديد لمفاهيم مناسبة لمسميات قديمة , وان تطيع مؤسساتها وتختار مسؤوليتها في ضوء هذة المفاهيم , ومن هذه المفاهيم , الامن القومي , والسيادة على الموارد, وحرية المستهلك , والمصلحة القومية , والاهداف الخاصة , والتبعية , والتنافس , وقوة العمل , والخدمات المنتجة , والمشاركة الجماهيرية ...وغيرها .

- وسوف تجد الدولة نفسها ازاء اساليب جديدة للادارة مثل وجود انشطة تدار عن بعد ، ومما يعزز النزعة اللامركزية . انها تجد نفسها ازاء تغيرات اجتماعية ومجتمعية لاقبل لها بها مثل بروز ظواهر جديدة للجريمة المنظمة

وانتشار المنظمات غير الحكومية ومالياتها .

- وفي نشاطها المالي تجد الدولة نفسها وسط تدويل للنقود وراس المال كظاهرة محددة للكثير من نشاطها . وكما نعرف من التجربة الاوربية التاريخية حجم الدور الذي تؤدية النقود في نشأة الدولة القومية الحديثة ، كذا نتوقع ان يكون لتدويل النقود اثاره كذلك . واحد اهتمامات الدولة سيكون اصطياد راس المال الحائر والمتجول (الهائم) , وفي دعم صلابة الدولة امام التقلبات الشديدة في اسواق المال , وفي حماية روؤس الاموال الوطنية الموجودة خارجها .

- ولندقق النظر في كنه القوى العاملة التي ستتعامل الدولة والحكومات معها ومع منظماتها ومراكز قواها المختلفة , وفي ضوء الثورات التقنية المعاصرة . فالعامل الذي يتعامل مع عنصر هذه التقنيات ذكي , مؤهل تأهيلا عاليا , قادر على خزن واسترجاع المعلومات , مشارك في اتخاذ القرار وجزء من منظومة الادارة في الوقت نفسه . وهو يتعامل مع ظواهر ومكونات دقيقة لايراها بالعين في اغلب الوقت. والشيء نفسه يتكرر في عملية الانتاج , من خلال التعامل مع اجهزة دقيقة وبرامج للحاسوب والمنطق ومحاكاة السلوك اليدوي . تلك نوعية جديدة لطبقة عاملة (بل ولاجيال جديدة) على الدولة ان توائم معها في الاسلوب واللغة وفي مراحل التوصل لحلول وسط او لعقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم . ولن تعود البيروقراطية ممثلة باصحاب (الياقات البيضاء) الوحيدين في المجتمع , بكل مالدى البيروقراطية من اساليب تحايل او ادعاءات بالتفرد بالفهم والوعي ومحاكاة النظم الابوية في معاملة الآخرين. - ونتيجة أخرى هي أن الدولة لابد وان تكون صياغات غير جامدة وديناميةتلاحق اثار الثورة العلمية التقنية . مع تلك الثورة لاتتطور فقط قوى الانتاج, بل تتغير سقوف الانتاج (او علاقات الانتاج بالمفهوم الماركسي) عندما يتحول العمال الى المشاركة في التنظيم والبرامج

واتخاذ القرار واختيار فن الانتاج , بكل مايترتب على ذلك من تغير في التركيبة الاجتماعية .

رابعا. المواءمة تحتاج لدولة قوية

قد تتكرر ادعاءات دعاة تحرير الاسواق وهيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في العالم الثالث , حول قطاع الدولة كرجل اعمال فاشل بالضرورة , ولكن المؤكد بان الجميع يعرف انه نادر ماثار الخلاف حول ان دور الدولة – بغض النظر عن الاعتبارات الايديولوجية والقانونية لفكرة السيادة وعن التطوير المتوقع في دور الدولة عبر الزمان والمكان – لابد وان يشمل حدا ادنى من مجالات سيادة الدولة اقتصاديا . من ذلك توفير الخدمات الاساسية للنشاط الاقتصادي ، وفرض الضرائب على الاقل لخلق مقتضيات التمويل والاستقرار وصياغة النظام النقدي ومتابعته , ووضع نظم قضائية ومؤسسية لحماية الحقوق وسلاسة التدفقات , ووضع قواعد قانونية , وتنميطية لتنظيم النشاط الاقتصادي للدولة لشق الطريق امام انشطة اقتصادية جديدة او قبول تحديد كينز (في حديثه عن نهاية الميركانتيلية) من ان دور الدولة ليس ان تفعل مايفعله الافراد بالفعل (سواء افضل او أسوأ) ولكن ان تفعل مالايفعلونه وقتها على الاطلاق . وحتى هذه الحدود الدنيا لدور الدولة تحتاج الدولة القوية المتمكنة من القدر الكافي من المعرفة بمحتوى النشاط الاقتصادي والياته , والذي يمثل بالنسبة لها تراكم الخبرات وافكار التنمية جزءا من عملية اتخاذها القرار. تحتاج الدولة القوية التي لابد وان يحظى دورها بالحد الكافي من الاحترام والهيبة والايمان بضرورة تواجدها وضرورة التسليم برموزها وقوانينها . تحتاج الدولة القوية التي هي قادرة على الاتفاق على عقد اجتماعي والالتزام به , وعلى حلول وسط بين المصالح تراعيها في العلن. تحتاج الدولة القوية التي يصعد افرادها جهازها الاداري سلم المسؤلية نتيجة للانجاز والكفاءة وليست اية معايير أخرى. وكما ذكر فان شرعية

الحاكم (قبول الناس لهم وتسليمهم بصلاحيتهم وسيادتهم) يمكن ان تقوم على القهر , والقهر هو خلاف القوة . ويمكن ان تقوم على ادعاء التمثيل لمصالح الغالبية , وادعاء التمثيل هو خلاف المشاركة والديمقراطية . وعندما تنبأ (روجيه جارودي) بالمخاطر التي تحيط بدول الحزب الواحد قال (بان الحزب حل محل الطبقة العاملة واخذ يبت في الامور وحده باسمها ولجأ الحزب الى جهازه , ولجأ الجهاز الى حكامه , وفي نهاية المطاف لم يكن هناك سوى شخص واحد يفكر ويقرر للجميع) ومرة اخرى فالقهر والادعاء خلاف الشرعية الحقيقية والقوة الفاعلة كمعطيات لتفجير طاقات التنمية وضمان استقرارها. والتنمية تحتاج الاستقرار (١٢) والاستقرار لايمكن ان يكون معناه فقط نزول الجماهير الى الشوارع من عدمه ووجود مهددات للوحدة الوطنية او حدود الوطن وسيادته من عدمه. الاستقرار هو استمرار شرعية الحاكم كما هو وضوح وثبات السياسات لفترة مناسبة , كما هو حالة اجتماعية نفسية تدفع الفرد الى التفاعل الايجابي بدلا من الاغتراب والهروب والاكتئاب بكل اشكاله . والاستقرار يحتاج الدولة القوية بالمفهوم الوراد مسبقا . وتتكرر دائما في بحثنا هذا كلمات المشاركة والديمقراطية والحريات كمتطلبات ضرورية لعصر جديد نعيشه سواء كنا بصدد الحديث عن الاستقرار المجتمعي او قوة الدولة او متطلبات التنمية الاقتصادية . وهنا يجب الحذر مرة اخرى – كما كنا حذرين في تحديد مفهوم قوة الدولة – فلا توجد صيغ نهائية واكيدة للمشاركة الجماهرية وممارسة الديقراطية , ويذكرنا التاريخ بان اليابان والبلدان الاشتراكية وعديد من بلدان العالم الثالث ، قد انجزت لفترة ليست بالقصيرة في مجال التنمية وباشكال للمشاركة محدودة تماما وليست هي التعددية الجزئية كما ان العمل الفكري مازال مستمر المراجعة مدى تغيير التعددية الجزئية عما تتمناه الجماهير وتحتاجه التنمية من مشاركة . وحتى مع كل مايحدث الان من تغيرات تحولية على المستوى العالمي واعلاء لحريات الانسان وحقوقه فسوف يكون هناك , مع

تردي اوضاع التنمية بالعالم الثالث , مع تقسيم العالم الى شرائح حضارية وقلب وهامش للراسمالية , من يرى بان التعددية الجزئية في هذا العالم شديد التدخل ما زالت لاتتفق مع بعض الظروف . ولكن لن يبقى هناك من يجرؤ على الادعاء بان النظم المحافظة والتي تستبعد مشاركة غالبية افراد المجتمع هي مناسبة , او يمكن ان تستمر . امر وارد ان يكون هناك ابداع في اشكال جديدة لمشاركة الغالبية الساحقة من افراد المجتمع , في امور الحياة كلها مابين سياسة وانتاج ومعارف واختيارات تقنية والتعرف على المشروعات الجديدة وتنمية المحليات التي تحاول الوفاء بجزء كبير من احتياجاتها . ولكن عدم الاستجابة للمعطيات العالمية الجديدة واستمرار نفس النظم كما هي , مختصرة متطلبات العصر الى غلبة قطاع الدولة ام غلبة القطاع الخاص دون اعتبار لشكل الدولة وقوتها وتنظيمها وشرعية السلطة فيها , ودرجة مشاركة الجماهير , اصبح امرا غير وارد. هذا

الشكل من اشكال الاضافة الى قوة الدولة هو ايضا عطاء مباشر في الابداع والموقف الايجابي تجاه البيئة والمجتمع , ومن ثم عطاء للتنمية . وخلاصة القول هي ان المبالغة في ادعاء الفشل الدائم لقطاع الدولة يؤدي الى قناعة بامكانية التعايش مع دولة ضعيفة والتصرف بعيدا عنها وهذا سوف لايفيد اجراءات المواءمة مع الظروف المستجدة , بل سيكون خلقا لمناخ يجعل من إمكانية نجاح أية إجراءات مستبعدة سلفا. خامسا . جدول اعمال الدولة في العالم الثالث

كما أشير إلى انعكاسات ودروس فعالة على الممارسة الاقتصادية للدولة كما تفرضها التحولات العالمية المحيطة , والى طبيعة الدولة في العالم الثالث وما تقابله من ازمات محلية , فان هناك حدا ادنى لما يجب ان تبدأ به الدولة في العالم الثالث من اعمال نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الاتي :

- ترك هذه التحولات والاتجاهات العامة العالمية لتفعل فعلها دون تدخل او اختيار خاص عائده سلبي في جميع الاحوال . ولكن التداخل والانتقاء يحتاج تحديدا واضحا لاهداف المجتمعات في التنمية . والدولة والحكومات مطالبة اذن بمداخل استهدافية تحدد شكل وهياكل التنمية المطلوبة . - وعلى الدولة تطوير فهمها لما يقصد بالسياسات والاليات من منطلق نظرة شمولية لاتهمل تحفيز الانتاج وخلق ظروفه المادية , ولاتهمل التكلفة , العائد للاجتماعيين على المدى الطويل . والحد الادنى ان تشمل السياسات تقريرا في شؤون التعليم والتدريب وتنظيم طاقات البحث العلمي واجراءات تنظمية مؤسسية لكيفية نقل الاوامر والمعلومات والمشاركة الواسعة للجماهير في كل ذلك .

- ويبدأ ذلك باعادة صياغة العلاقة بين الدولة وقطاعها العام بشكل يستثمر كل ماسبق من تطورات ويتفادى الاهدار والتعسف في الاجراءات . وتشمل هذه المرونة شكلا لتحديد الاسعار التنافسية والمعبرة عن الندرة والكلفة , وظروف مناسبة لعمل الاستثمار الخاص , ومناسبة لربط الاجور بالانتاجية وربط الصعود بالسلم الاجتماعي بحقيقة الانجاز , وليس بالثقة او القبلية والمحسوبية وغيرها . - والدولة مطالبة منذ البدء في جدول اعمالها بالتقرير في اختيار بعينه , وهو كيف يمكن ان تكون مستقلا (اقتصاديا وسياسيا) وفي عالم الاعتماد المتبادل ؟ كيف يمكن ضمان حد ادنى من الاستقلالية في اتخاذ القرار وسط مثل هذا التداخل بالاسواق والمعرفة وانماط الاستهلاك ؟ وفي اية مجالات ؟ وفي ضوء ماذكر حتى الان فان هذه الاستقلالية مازالت واردة في اختيارات معينة للتطبيقات التقنية وانماط الاستهلاك ومازالت ممكنة في السيطرة على نهج استخدام واستغلال الموارد الطبيعية , وان لم يكن بالضرورة تسعيرها . ومازالت وارده في تعبئة التمايز الخصاري في توجهات التعليم والتدريب والمشاركة في الانتاج وتشكيل انماط الحياة والاستهلاك. ومازالت واردة بالنسبة لتطوير مفهوم الامن الوطني والامن الجماعي

المتبادل لخلق قواعد اقوى للمقاومة والتخفيف من السلبيات والخفاظ على قدر من حرية اتخاذ القرار الاستيراتيجي .

- وكل ماسبق يستدعي ان يكون للدولة دورها المرن وغير المباشر في الحفز والإبداع – أيضا – في العلوم الاجتماعية والاقتصادية . فوضع جدول اعمال منسق او خطط واستراتيجيات متكاملة يحتاج اشد الاحتياج الى التنظير المبدع الخاص . وهذا المطلوب من النظرية سوف تتعامل مع ظواهر غير تقليدية في تقسيم العمل الدولي , ودور متصاعد للخدمات والمعلومات , وتدويل ظواهر جديدة للندرة والميزات النسبية , وتطوير لمفهوم عدالة التوزيع , وتجدد البيئة وحقوق الاجيال التالية , والدخول الى مزيد من التفاصيل على حساب العموميات التقليدية , ومحاكة نهج اتخاذ القرار في ظروف العالم الثالث .

- وعلى راس جدول اعمال التنظير بالتالي يمكن ان نميز الحسابات القومية , وديناميات النظام السعري المطلوب, وتقييم المشروعات في ضوء توجيهات قومية واقليمية , وبيئية كذلك.

الخاتمة

مثلت الأفكار السابقة قراءة في متطلبات المواءمة للدور المطلوب للدولة في النشاط الاقتصادي في العالم الثالث اخذين بالاعتبار الاشكالية التي وقع بها قطاع الدولة في تلك البلدان, وحدة التغيرات الدولية الجديدة , مراعين مدى حيوية وجذرية متطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات العالمية من ناحية أخرى. واخطر واهم النتائج التي توصل لها البحث , هو ان حداً أدنى من متطلبات المواءمة لايمكن تأخيره باي حال من الاحوال , وان ثمن التأخير مرتفع بلا حدود , ثم ان هذا الحد الادنى من متطلبات المواءمة يحتاج المشاركة السياسية الى اوسع مدى , والتنمية البشرية الحقة التي تركز على خلق الابداع وتشجيعه وطاقة هائلة للبحث والتطوير المحلي , وعناية بامور بيئية واقتصادية ومعرفية ومعلوماتية لايمكن تأجيلها . وكما ذكر فكل ذلك يحتاج دولة قوية بمواصفات اشير اليها .

كما عكس البحث مجموعة من المعايير الضرورية في الانتقاء والحكم عند رسم محددات الممارسة الاقتصادية للدولة في العالم الثالث لفترات طويلة . وهذا لايمنع من الاشارة لبعض محاور العمل الضرورية وتمييز المزيد من التوقعات والتوصيات : - يجب مراعاة ان الانتقال الى النسق (الليبرالي) في الاسواق وممارسة الحريات يحتاج لعمل دؤوب وابداع فكري , على مستوى النسق الفكري لافراد المجتمع وللحكام من قبلهم . فمبادئ الحريات ليست مترسخة بشكل كاف على مستوى بلدان العالم الثالث , ويتمنى الحكام عادة الوصول لصيغ تلفيقية . تجمع اشكالا للسيطرة على الاقتصاد , وحريات القطاع الخاص في الوقت نفسه . وفي محاولة للوصول لحلول اخرى غير تلفيقية (ما بين نسق القيم السائد واحتياجات الاستقرار الاجتماعي من ناحية , ومتطلبات الحريات السياسية واحتياجات الاستقرار الاجتماعي من ناحية اخرى) يجب ان نتذكر بان الاشتراكية لم تفشل وان التنمية متنوعة في مؤشراتها , وان لقطاع الدولة ادواره المطلوبة في مجالات جديدة وعديدة بالاضافة الى مجالات تقليدية سوف يحسم الحساب الاقتصادي دوره فيها . والحساب الاقتصادي لابد وان يشمل ايضا التكاليف الاجتماعية للانتقال (او للتحرير او للمواءمة).وهنا فان تجارب بلدان اوربا الشرقية التي تحولت الى الاقتصاد الحر , اضافة الى تجارب بعض بلدان العالم الثالث التي تحاول تجربة وصفات جاهزة (اقتصادية صرفة) لصندوق النقد الدولى , هي تجارب تحتاج المزيد من الدرس الان . كذلك يجب ان نتذكر بان الافكار المتصلة بتعديل الاسعار حتى تتضمن التعبير عن المنافسة والندرة والتكاليف الحقيقية كانت مطروحة دائما في الفكر الاشتراكي, وكان هناك حديث دائما عن اقتصاديات السوق الاشتراكي في الادبيات الاشتراكية . وهذه مازالت تتضمن الكثير مما يمكن الاستفاده به في تطوير اساليب التخطيط واتخاذ القرار.

- وأمام الحكومات في بلدان العالم الثالث الان مهام عاجلة جدا , اثبات هيبتها

وتواجدها في تطبيق القوانين وشرائع المتعاقدين في سوق المال والاعمال , ودمج معايير البيئة والمحافظة عليها في تقييم المشروعات , وخلق قدر من الانضباط في نظم التعليم والتدريب والبحث العلمي , وتوجيه ضربة او ضربتين للبيروقراطية . هذا هو حد ادنى لتاكيد مصداقية الدولة والظروف عند الحوار مع مؤسسات ومصادر التمويل .

- بناء قدرة ذاتية على التطوير العلمي والتقني بمقاييس ومعدلات العصر , وايضا بناء قدرة اقتصادية في اطار تكاملي إقليمي , وفي اطار تنيسقي فيما بينها – دول العالم الثالث – وفي اطار قواعد التعاون الدولي . - يلزم للتخطيط هنا ان يتغير مفهومه واساليبه وادواته بما يستوعب بدرجة اكبر طبيعة التغييرات الدولية , والثورة العلمية والتقنية الهائلة وخصوصيات مجتمع العالم الثالث, وديناميات تغيره , وقدراته المتاحه والكافية وتراكمات التغييرات التنموية والخبرات التي اتيحت في العقود الماضية بعد تنقيتها . وبلورتها لخبرات متجددة وكذلك الخبرات المتوقع تراكمها في غمار عمليات التنمية والتحديث والتطوير المقبلة .

(١) ...يعد هذا البحث استكمالا لما توصلت اليه الدراسة الاتية: - أ.د عبدالكريم كامل والسيد عبد على شديد ,التحول من القطاع العام الى الخاص ونمو الرسمالية في بلدان العالم الثالث , مجلة العلوم الاقتصادية ,جامعة البصرة ,عدد\ ٥ مايس ١٩٩٤. (*) ... ومع اننا هنا لسنا بصدد اثبات سطحية مثل هذه الايحاءات ,اذ جرى تفنيدها ونقدها موضوعيا في العديد من الابحاث والدراسات للعديد من الباحثين , فاننا لن نلقي اسباب اشكالية التنمية على تلك الابحاث كذريعة لعدم الخوض في الاسباب الحقيقية لاشكالية التنمية ولاشكالية الممارسة الاقتصادية للدولة . راجع : - المصدر السابق , ص٢٠.

- د. رمزي زكي , الازمة الراهنه في الفكر التنموي , مجلة العلوم الاجتماعية , جامعة الكويت , عدد٢\ السنة الثامنة ,تموز ١٩٨٠ , ص ٢٨.

(٢) د.عبد الكريم كامل واخرون , المصدر السابق , ص ص ١٨-٢٠.

(٣) راجع على سبيل المثال لاالحصر :

- د. عبد الكريم كامل , النظم الاقتصادية المقارنة , جامعة الموصل ,١٩٨٨, ص ص ١٠٦-١٠٩.

- د. محمد لبيب شقير , تاريخ الفكر الاقتصادي , دارالحكمة , بغداد ١٩٨٦ , ص١١٨. -

جالبريث ج . ك , الدولة الصناعية الحديثة ,ترجمة : يحيى على اديب , وزارة الثقافة , دمشق ١٩٧٦,ص٢٣

(٤) على سبيل المثال قارن :

-M. Halpern: The politics of social change in middle east and north Africa .Princeton uni.press ,1963

- G.Gretze (ed) : old societies and new states, the free press. 1967

(٥) تكفي هنا الاشارة الى مشاركة رجال العلوم السياسية والاجتماعية في ندوة (دور الدولة بالنشاط الاقتصادي في الوطن العربي) , المعهد العربي للتخطيط , الكويت ٢٧-٢٩ مايو ١٩٨٩ وخاصة مشاركات د. احمد زايد , د. حازم الببلاوي ,د. محمد الرميحي , د. ابراهيم سعد الدين , د. عبد العزيز السقاف وغيرهم ومن بين هولاء علماء في الاقتصاد وفي السياسة وايضا الاجتماع .

(٦) يشير د.ابراهيم حلمي عبد الرحمن حول مؤشرات التنمية والفقر بصدد مقارنة البعض لهذا العصر الجديد في مراحل البشرية , بانه شبيه بمرحلة التقدم الحضاري الهائل التي تعرف فيها الانسان على النار والزراعة , راجع مؤلفه :- التطورات الدولية الجارية : فرص ومحاذير , كتاب الاهرام الاقتصادي ,القاهرة , اذار ١٩٩١, صص٢٧-٣٥.

(٧) عند سمير امين – مثلا- قد تكون المواءمة في صورة تأكيد ضرورة فك الارتباط مع الراسمالية العالمية اخذا في الاعتبار مفاهيم ومعطيات مستجدة , راجع مؤلفه : اشكالية الاشتراكية وما بعد الراسمالية تكيف ام فك ارتباط؟ , المستقبل العربي , عددي شباط واذار ١٩٨٧.

(٨) راجع الاوراق المقدمة في :

- th the world conference on future studies on the future of politics ,world future studies federation ,Stockholm, June 1982.

(٩) يتعرض العالم باكمله حاليا لطفرات تقنية ثلاث تنبني علـــى تطورات جذرية في العلوم الاساسية , وتظهر تطبيقاتها وتشابكاتها في مختلف نواحي الحياة , وليس فقط فـــي مدخلات وفنون الانتاج . أي انها تتميز ايضا بابعاد اشكال التاثير المتبادل مع الظواهر الاجتماعية والقيمية والسلوكية والسياسية . تلك هـــي الطفرات في مجالات المعلوماتية والموارد والحياة وهـي ما يطلق عليها الثورة العلمية التكنولوجية الجديدة وتتضمن تطبيقات ثورة المعلوماتية , انتشار نظم المعلومات المـــوحدة , والاتصال المباشر عبر الاقمار الصناعية وشبكات الميكروويف والليزر , والتناقص السريع فـــي حجم وتكلفة الحاسبات والتجهيزات , وامكانية الادارة عن بعد , واستخدام الانسان الالي والباقي التجهيزات في الانتاج , وارتفاع قيـــمة المعلومات والخدمات في الناتج ...الى غيرها الكثير . وايجابيات تلك الثورة خاصة في ترشيد استـــخدام الموارد والطاقة وفي البحث العلمي والادارة . ولكن بها اثارها التي لاتخفي على المفاهيم والمؤسســـات والانتاج والتعلم والقيم واللـــغة والتنظيم المجتمعي . والمشكلة الاكبر تبدأ من تركيز قطاعات المعلوماتية المختلفة بالغرب الصناعي . وتمتد سلبيات ذلك الى اعادة صياغة القيم وانماط الاستهلاك وفرض الثقافة الخاصة على الاخرين والتاثير علـــى ما يتخذونه من قررات . وحول هذا الموضوع راجع : - اسامة الخولي , افكار في التعامل مـــع التكنولوجيا المتقدمة , ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول في مضمارها , منتدى الفكر العربي , عمان ,يناير ١٩٨٦ ,صـــص٢٧-٣٢. (١٠) راجـــع :

- A.Nassar : Adjustors or Followers ? : different approach in discussing the role of state in economic life .

(١١) راجع للباحث :

- نبيل مهدي الجنابي , رؤيا استشرافية لمستقبل تقسيم العمل الدولي في ظل التكتلات , مقبول للنشر في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , صص٢٣-٢٥. - ,

قراءة أولية لتحديد بعض المفاهيم والعلاقات بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الموجة, مجلة القادسية للعلوم الاداريةوالاقتصادية ,مجلد الثامن, العدد الثاني , صص٨٢-٩٥. (١٢) راجع

العلاقة الطردية بين مقاييس الاستقرار السياسي ومعدلات النمو في:

- World Bank : world development report ,1991,chap.7 .

المراجـــــــع

١. - أ.د عبدالكريم كامل والسيد عبد على شديد ,التحول من القطاع العام الى الخاص ونمو الرسمالية في بلدان العالم الثالث , مجلة العلوم الاقتصادية ,جامعة

البصـــرة. ٢. د.
رمزي زكي , الازمة الراهنه في الفكر التنموي , مجلة العلوم الاجتماعية , جامعة الكويت , عدد٢١ السنة الثامنة ,تموز ١٩٨٠ , ص ٢٨.
٣. - د. عبد الكريم كامل , النظم الاقتصادية المقارنة , جامعة الموصل ,١٩٨٨
٤. د. محمد لبيب شقير , تاريخ الفكر الاقتصادي , دارالحكمة , بغداد ١٩٨٦
٥. - جالبريث ج . ك , الدولة الصناعية الحديثة ,ترجمة : يحيى على اديب , وزارة الثقافة , دمشق ١٩٧٦
٦. د.ابراهيم حلمي عبد الرحمن , التطورات الدولية الجارية : فرص ومحاذير , كتاب الاهرام الاقتصادي ,القاهرة , آذار ١٩٩١
٧. سمير امين ، اشكالية الاشتراكية وما بعد الراسمالية تكيف ام فك ارتباط؟ , المستقبل العربي , عددي شباط ١٩٨٧.
٨. - اسامة الخولي , افكار في التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة , ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول في مضمارها , منتدى الفكر العربي , عمان ,يناير ١٩٨٦
٩ - نبيل مهدي الجنابي , رؤيا استشرافية لمستقبل تقسيم العمل الدولى في ظل التكتلات , مقبول للنشر في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية
١٠. -, قراءة اولية لتحديد بعض المفاهيم والعلاقات بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الموجة, مجلة القادسية للعلوم الاداريةوالاقتصادية ,مجلد الثامن, العدد الثاني

11. -M. Halpern: The politics of social change in middle east and north Africa .Princeton uni.press ,1963
12. - G.Gretze (ed) : old societies and new states, the free press. 1967

13. - th the world conference on future studies on the future of politics ,world future studies federation ,Stockholm, June 1982

14. - A.Nassar : Adjustors or Followers ? : different approach in discussing the role of state in economic life

15. World Bank : world development report ,1991,chap.7